الأمم المتحدة

E/CN.3/2015/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2014
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة السادسة والأربعون
٣-٦ آذار/مارس ٢٠١٥
البند ٣ (أ) '٤' من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: دور البيانات
في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

التقرير المتعلق بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٩/٢٠١٤، ويتضمن التقرير معلومات عن المؤتمر العالمي المعني بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية الذي تنظمه الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وترد توصيات المؤتمر المدرجة في خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية في تقرير المعلومات الأساسية. واللجنة مدعوة إلى التعليق على هذه التوصيات وتقديم المشورة بشأن نقاط مسار العمل في المستقبل المطروحة على اللجنة لتناقشها، والواردة في الفرع الأخير من التقرير.

* E/CN.3/2015/1.

14-67370 (A) 241214 090115

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير معلومات عن المؤتمر العالمي المعني بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية، الذي اشتركت في تنظيمه الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. ووقت إعداد هذا التقرير، تقرر موعد انعقاد المؤتمر في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مقر الأمم المتحدة. وتقدم توصيات المؤتمر بشأن خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية إلى اللجنة كوثيقة معلومات أساسية.

٢ - ورُسم السياق العام لهذا المؤتمر العالمي في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في البرازيل من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ووثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''؛ وفي تقرير عام ٢٠١٣ لفريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (A/67/890)، الذي يدعو إلى ''ثورة في مجال البيانات''؛ ومؤخرا للغاية في مناقشات ومفاوضات الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن أهداف وغايات التنمية المستدامة، وكذلك في استنتاجات فريق الخبراء الاستشاري المستقل المعني بثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة.

٣ - ونُظِم المؤتمر كمتابعة للحلقة الدراسية ليوم الجمعة بشأن ''إدارة ثورة البيانات''، التي عقدت مباشرة قبل انعقاد الدورة الخامسة والأربعين للجنة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤.

٤ - وكان الهدف من الحلقة الدراسية ليوم الجمعة التركيز بوضوح على الضرورة الاستراتيجية لتحويل النظم الإحصائية الوطنية لكي تلبي ليس فقط الطلبات المنتظمة بالحصول على إحصاءات رسمية سليمة، ولكن أيضا الاحتياجات المستجدة، من قبيل تلك التي ستنبثق لا محالة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوسيع نطاق الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة.

ثانيا - الغرض من المؤتمر

٥ - يجري حاليا تنظيم المؤتمر بوصفه منتدى رفيع المستوى للإحصائيين التابعين للجهات الرسمية بهدف التماس توافق عريض في الآراء بشأن خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية. وينبغي لخطة التحول أن تكون بمثابة استجابة كافية للطلب المتزايد على مزيد من البيانات التفصيلية والأنسب توقيتا لرصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المحددة في

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذه الأهداف والغايات لها طابع عالمي، بمعنى أنها تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكنها محددة في الوقت نفسه في الطريقة التي تُصاغ بها على الصعد دون الوطني والوطني والإقليمي. وتقتضي هذه الطلبات الجديدة تحديث النظم الإحصائية الوطنية بحيث تنتج إحصاءات رسمية أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة، بطريقة مستدامة ومتكاملة ومنسقة دوليا في شراكةٍ شاملةٍ للجميع. ويهدف المؤتمر إلى تحديد الاتجاه الاستراتيجي للأوساط الإحصائية من أجل قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا - المشاركون

٦ - دعي رؤساء حوالي ٤٠ من المكاتب الإحصائية الوطنية و٢٠ من رؤساء الوكالات الإحصائية الإقليمية والدولية إلى المشاركة في المؤتمر. ويتوقع أن يتيح حضور كثير من كبار الإحصائيين فرصة لإجراء مناقشة استراتيجية بشأن استجابة الأوساط الإحصائية لمتطلبات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبشأن الآثار المترتبة في الإدارة على النظم الإحصائية.

رابعا - النتائج

٧ - سيُجمِّع المؤتمر مختلف المبادرات المتخذة في سياق الموضوع الذي يتناوله بهدف صياغة توصيات من أجل خطة التحول الاستراتيجية في مجال الإحصاءات الرسمية دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وترد التوصيات الفعلية في وثيقة المعلومات الأساسية لهذا التقرير، وتشكل أساس مداولات اللجنة للتوصل إلى توافق في الآراء والبت في الإجراءات الواجب اتخاذها.

خامسا - المواضيع الرئيسية التي يتناولها المؤتمر

٨ - سينظر المؤتمر العالمي الذي يستغرق يومين في المواضيع الرئيسية الواردة أدناه:

الموضوع ١: الاحتياجات الجديدة المنبثقة عن طلبات السياسة العامة في مجال النظام الإحصائي العالمي

٩ - في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“، أقر قادة العالم بضرورة تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف وبضرورة أن

يقترن ذلك بغايات ومؤشرات، مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة.

١٠ - وفي هذا السياق، أقر المؤتمر أيضا بالحاجة إلى معلومات اجتماعية واقتصادية وبيئية متكاملة، ودعا إلى اتباع نُهج كلية ومتكاملة إزاء التنمية المستدامة من أجل صنع القرار على الصعد الوطني ودون الوطني والمحلي. وتعتبر بالتالي قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية والأنظمة الإحصائية الوطنية للبلدان على القيام بفعالية وكفاءة بشكل مستدام بقياس والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة عن طريق استخدام المؤشرات ذات الصلة، عنصرا رئيسيا من عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١ - وأبرز أيضا تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام والمعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الحاجة الملحة إلى معالجة القدرات الإحصائية الوطنية لقياس التقدم المحرز في التنمية المستدامة والإبلاغ عنه حيثما استُخلِص أن ''ثورة البيانات'' ضرورية لتحسين نوعية الإحصاءات والمعلومات المتاحة للمواطنين.

١٢ - ومنذ ذلك الحين، نما باطراد الزخم السياسي حول البيانات وأهميتها بالنسبة لخطة التنمية. ويلزم تغير تحولي، وهو ما يشار إليه على أنه ثورة البيانات - ويوصف بأنه جهد تحولي سليم علميا ومطرد، نحو تحسين كيفية إنتاج البيانات وتحليلها واستخدامها - من أجل توليد التدفق اللازم للبيانات العالية الجودة في التوقيت المناسب وبصورة مستدامة دعما لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣ - وتلزم بيانات موثوقة وفي الوقت المناسب تغطي جميع الجوانب الهامة للتنمية المستدامة، بالصيغة التي وردت بها في الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩ المعتمدة في عملية الفريق العامل المفتوح العضوية، التي اختتمت في تموز/يوليه ٢٠١٤، لضمان أن تتخذ الحكومات والوكالات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال الخاص وحتى عموم الجمهور قرارات قائمة على الأدلة. وتلزم إحصاءات متكاملة لمعالجة الظواهر المتعددة الأبعاد، مثل الفقر والإنتاج والاستهلاك المستدامين وتغير المناخ والعولمة، ولا غنى عن هذه الإحصاءات من أجل خطة التنمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٤ - ومن أجل تحقيق الهدف المذكور أعلاه، سيتعين إعادة تصميم العمليات الإحصائية التقليدية كي تصبح أكثر تكاملا وكفاءة وتعطي بيانات أحسن توقيتا وأفضل ومصنفة بطريقة مختلفة. ومن الممكن تحسين السجلات الإدارية وسن تشريعات مناسبة على الصعيد القطري تكفل الحصول على تلك البيانات وتنظم استخدامها، مع إيلاء أقصى احترام للسرية

والخصوصية والحذر في تخزين البيانات ونشرها. وبالإضافة إلى توسيع نطاق استخدام البيانات الإدارية كمصدر للمعلومات الإحصائية المنتظمة والمتسقة، قد يمكن التوسع في التغطية المواضيعية للمسوح ونطاق المصادر الإدارية المستخدمة لإدماج الشواغل الجديدة المنبثقة عن النقاش الدائر حاليا حول التنمية.

١٥ - ومن الممكن بذل جهود لإعداد خدمات إحصائية تكون قادرة على جمع البيانات المصنفة على أدنى مستوى ممكن، حسب نوع الجنس، والسن، والموقع الجغرافي، والدخل (مستويات الثروة الخمسة)، وحالة الإعاقة، والأصل العرقي، ووضع الانتماء للشعوب الأصلية، والفئات الاجتماعية الضعيفة الأخرى، وإذا اقتضى الأمر وعندما تنشأ الحاجة إلى ذلك، حسب فئات ومجموعات أخرى، بحيث يمكن للمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية استخدامها بشكل مباشر، وتكون بمثابة أداة مفيدة للتغيير على مستوى القاعدة الشعبية.

١٦ - ويتعين الاستفادة من مصادر البيانات غير التقليدية الجديدة والنظر في مدى كفايتها لإثراء مصادر الإحصاءات الرسمية حتى يتسنى تلبية الاحتياجات من البيانات في مجالات التنمية الجديدة، وحتى يمكن إنتاج بيانات مصنفة مكانيا في التوقيت المناسب وتفصيلية، وإتاحتها لصناع القرار (يجري تناول هذه المسائل بمزيد من التفصيل في تقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2015/4)). وهذا يعني أنه يمكن استغلال القوة الابتكارية والتحويلية لتكنولوجيا المعلومات: بدءا من مرحلة الجمع (على سبيل المثال من خلال استخدام عمليات جمع بمساعدة الحاسوب عن طريق الأجهزة المحمولة)، إلى مرحلة النشر (من خلال أدوات العرض المصور المتقدمة، كالبيانات على الخرائط).

١٧ - ويشكل انسياب البيانات بحرية وشفافيتها عند إنتاجها جزءا من ثورة البيانات. ومن شأن إتاحة إمكانية الوصول بشكل حر إلى البيانات والبيانات الوصفية والمنهجيات الأساسية أن يعزز الشفافية ويكفل المساءلة، ويطلق أيضا العنان للإبداع التحليلي من جانب المستعملين. وفي هذه العملية، يمكن للخبراء الإحصائيين من جهات رسمية أن يضعوا نُهجا جديدة لتثقيف مستعملي بياناتهم، سواء كانوا من السياسيين أو الأكاديميين أو من قطاع الشركات أو من الجمهور، لمساعدتهم في فهم وتفسير البيانات الإحصائية على نحو صحيح.

١٨ - وقد نوقشت جميع جوانب ثورة البيانات بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام عن المسائل الناشئة: ثورة البيانات (E/CN.3/2015/3).

الموضوع ٢: عمليات إنتاج إحصاءات حديثة استنادا إلى هيكل مشترك للأعمال الإحصائية

١٩ - يركز الموضوع الثاني على تحديث عمليات إنتاج الإحصاءات. وتثبت دراسة الجدوى بشكل متزايد سبب وكيفية احتياج المكاتب الإحصائية الوطنية ونظمها الإحصائية إلى تحويل عمليات إنتاج الإحصاءات من أجل تلبية الطلبات الناشئة على البيانات المتكاملة المتعددة الأبعاد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وسبل مساعدة عملية التحول ماليا؛ وما هي الآثار المؤسسية والإدارية الأخرى القائمة أو التي ينبغي التصدي لها على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٢٠ - وتأخذ خطة التحول هذه شكل برنامج ملموس ذي إجراءات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل تتخذها الخدمات الإحصائية. وينبغي الاتفاق على هذه الإجراءات البرنامجية تدريجيا، وينبغي أن تسهم في سد الثغرات في البيانات، وفي تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية وتحسين التنسيق الإقليمي والدولي في مجال بناء القدرات وآليات الرصد والإبلاغ بشأن أهداف التنمية المستدامة.

٢١ - وتستلزم خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية استثمارات كبيرة ومتضافرة ومتواصلة في بناء القدرات الإحصائية الوطنية القائمة على الجوانب التقنية والمؤسسية للنهج المتكامل للإحصاءات. ومن خلال هذه الاستثمارات المستدامة في هيكل حديث لإنتاج الإحصاءات سيصبح من الممكن إجراء رصد وإبلاغ شاملين وفعالين للمنظورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخطة التنمية العالمية والتحولية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٢ - والعمل جارٍ بالفعل لتصميم هيكل متكامل للإنتاج الإحصائي في أوروبا وآسيا، ويتعين تعميمه في صميم الأنشطة في المناطق الأخرى. ومع ذلك، فلا يمكن تنفيذه إلا بصورة تدريجية وعلى مدى فترة من الزمن على أساس أولويات يحددها كل بلد بطريقة تلبي الاحتياجات القطرية الفورية من خلال مكاسب سريعة. ويتعين أن تكون هذه الجهود ابتكارية، وتشير إلى الطريقة التي يتعين بها إعادة تصميم العمليات التقليدية وعمليات إنتاج الإحصاءات المحددة الميادين لكي تصبح أكثر تكاملا وفعالية من حيث التكلفة، وتسهم في تقليل عبء الاستجابة، وتؤدي إلى تحسين توقيت وارتفاع جودة البيانات المصنفة بطريقة أفضل ومختلفة. وسيتعين تصميم دراسات لمسوح الأسر وقطاع الأعمال وإعادة تصميمها في إطار نظم وطنية متكاملة لإجراء المسوح بناء على خلفية من السجلات المركزية لقطاع الأعمال والسجلات المدنية، المدعومة والمرتبطة بمصادر البيانات الإدارية، وتعدادات السكان والإسكان والزراعة والتعدادات الأخرى.

٢٣ - وبهدف الاستفادة بالكامل من المصادر الإدارية للأغراض الإحصائية، يمكن تحسين الوصول إلى السجلات الإدارية بدرجة كبيرة في كثير من أنحاء العالم لتوفير معلومات إحصائية فورية ومنتظمة ومتسقة بدرجة أكبر لأغراض الإحصاءات الرسمية. وفيما يتعلق بالدراسات المسحية لقطاع الأعمال والأسر المعيشية، يمكن توسيع نطاق تغطيتها المواضيعية لتشمل الشواغل الاجتماعية الاقتصادية والبيئية الجديدة الناشئة عن الحالة الراهنة لعالمنا وشعوبه، وعن الحوار الدائر بشأن التنمية. ويمكن بذل الجهود لجمع بيانات مصنفة على أدنى مستوى ممكن من خلال مجموعة متنوعة من التصنيفات. ومن الممكن أن يكون الهيكل الجديد المتكامل لإنتاج الإحصاءات نظاما مرنا لكي يسمح بإدماج القياس الإحصائي للقضايا الجديدة التي تنشأ في المستقبل دون الحاجة إلى إدخال تعديلات مكلفة على النظام.

٢٤ - وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد إدماج الفرص الجديدة المتاحة للإحصاءات، المرتبطة بالابتكار والتقدم التكنولوجي والطفرة في مقدمي البيانات الجدد من القطاعين العام والخاص، خارج الإنتاج التقليدي للبيانات بواسطة النظم الإحصائية الوطنية للبلدان، وأيضا من خلال شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص التي تعزز المساءلة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وينبغي تعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وسائر الجهات الفاعلة المعنية عن طريق الشبكات القائمة والجديدة.

الموضوع ٣: الابتكارات في مجالات جمع البيانات ونشر البيانات والحصول على البيانات وتحليل البيانات

٢٥ - سيؤدي أيضا هيكل الإنتاج المتكامل الجديد إلى استحداث ابتكارات لإدماج المصادر غير التقليدية للبيانات بما في ذلك البيانات الضخمة التي لم تستخدم بعد، أو استخدمت استخداما ناقصا، في إنتاج الإحصاءات الرسمية. وعلى الرغم من فوائدها المحتملة، ينبغي دراسة مدى ملاءمة مصادر البيانات غير التقليدية الجديدة للأغراض الإحصائية الرسمية دراسة وافية وتقييمها. وينبغي إيجاد سبل للاستفادة من فوائدها المحتملة عن طريق خلق روابط بين مصادر البيانات التقليدية وغير التقليدية وإدماجها في الإحصاءات الرسمية مع الحفاظ على الجودة القائمة وغيرها من الشروط الصارمة المتبعة في الإحصاءات الرسمية. ولذلك، فإن استخدام المصادر غير التقليدية ينبغي أن يتبع المعايير المهنية للإحصاءات الرسمية المنصوص عليها في المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، على نحو لا ينال من ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية إما في البلد المعني، أو على الصعيد الدولي.

٢٦ - ويمكن أيضا الاستفادة من القوة الابتكارية والتحويلية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظرا للتوافر الواسع الانتشار لشبكات الاتصالات: بدءا من مرحلة الجمع (أي الجمع المتعدد الطرق من خلال استخدام السواتل والأجهزة المحمولة)، وخلال مرحلة التحليل إلى مرحلة النشر (أي بوابات البيانات المفتوحة وأدوات الرصد البصري المتقدمة باستخدام بيانات وخرائط الموقع الجغرافي). ويجب أن تمتد الابتكارات أيضا إلى تيسير الوصول إلى البيانات وتفسيرها وتحليلها واستخدامها على نحو فعال في العمل اليومي لجميع فئات مستعملي البيانات.

٢٧ - ويتعين أيضا الاستعانة بالابتكارات من أجل تعزيز الإنتاج المرتكز إلى بيانات وصفية وعمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية وتكنولوجيا المعلومات، مما يتيح زيادة التوحيد القياسي للعمليات الإحصائية والتحليلات والتطبيقات. ولتفعيل هذه الابتكارات، من الضروري إقامة تعاون وثيق ومعزز على الصعد الوطني والإقليمي والدولي في بناء وتنفيذ منتجات وخدمات إحصائية مشتركة ترتكز إلى المعايير.

٢٨ - وستمتد هذه الدفعة في الابتكارات لتشمل الوصول الحر إلى البيانات واحترام سرية البيانات الوطنية والدولية، وسياسات الحق في الخصوصية والحق في الحصول على المعلومات، من أجل تعزيز الشفافية وضمان المساءلة، وفي الوقت نفسه إطلاق العنان لإبداع المستعملين التحليلي.

الموضوع ٤: وسائل التنفيذ

٢٩ - ينبغي استكشاف الطريقة التي يمكن بها الانتقال من الحالة القائمة إلى نظام إحصائي وطني حديث يفي بمتطلبات الإبلاغ عن البيانات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي لهذه البيانات أن تدعم عملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة لسياسات التنمية المستدامة ذات العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترابطة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

٣٠ - ويمكن صياغة استراتيجية للدعوة تحافظ على الزخم السياسي الذي يهتم اهتماما كبيرا بتوافر بيانات أفضل على النطاق العالمي، ويعبئ الموارد الداخلية والخارجية للقيام باستثمارات كبيرة ومستمرة في الجوانب البشرية والتقنية والمؤسسية لهيكل إنتاج الإحصاءات الوطنية الحديث من أجل إنشاء ومواصلة نظم إحصائية وطنية تدار بصورة مستدامة وتتطور باستمرار، وتتصدى للتحديات الجديدة التي تواجهها المجتمعات بصفة فردية وجماعية في الحاضر، وتتوقع التغييرات التي تؤثر على الأجيال المقبلة.

٣١ - وينبغي لهذه الاستراتيجية التواصل مع صناع السياسات الوطنية من أجل تعبئة الموارد، ومع وكالات التمويل الإقليمية والدولية، بما في ذلك الجهات المانحة، من أجل تعبئة الموارد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا السياق ينبغي للاستراتيجية أن تتصدى أيضا لتنسيق جهود بناء القدرات الإحصائية على الصعيد القطري، من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في الاستفادة من الموارد المتاحة على الصعيدين المحلي والدولي، وخاصة في المجالات الهامة المتمثلة في بناء المؤسسات، بما في ذلك البيئة القانونية والتنظيمية، ورفع مستوى مهارات الموظفين الإحصائيين، والتسجيل ووضع الأطر (أي إجراء التعدادات)، والنظام المتكامل لمسوح الأسر المعيشية وقطاع الأعمال، واستخدام البيانات الإدارية، وتعهد وتحديث التصنيفات الإحصائية.

٣٢ - وينبغي أن تشمل خطة التحول مبادرات رئيسية في مختلف المجالات الإحصائية، بما في ذلك الإحصاءات السكانية والاجتماعية الأساسية (مثل التسجيل المدني، وبرامج الإحصاءات الحيوية، وإحصاءات الهجرة، وإحصاءات العمل، وإحصاءات الفقر) والإحصاءات الاقتصادية والبيئية الأساسية (مثل الإحصاءات المتعلقة بالطاقة، والزراعة، والبيئة، والتجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والعولمة) والمحاسبة البيئية - الاقتصادية الوطنية والدولية (بما في ذلك الحسابات الفرعية للصحة والسياحة، وما إلى ذلك) وإحصاءات المسائل الشاملة لعدة قطاعات، من قبيل الحوكمة أو الأمن أو تغير المناخ، مع إيلاء اعتبار متأنّ للمجالات التي قد تكون فيها المفاهيم والمنهجيات القائمة في حاجة إلى تحديث، أو وضع مفاهيم ومنهجيات جديدة.

٣٣ - وتدرك الأوساط الإحصائية الدولية حجم هذه المهمة، والحاجة الملحة إلى تحقيق النتائج، والمسؤولية المهنية للقيام بعمل جيد. وهي على علم أيضا باستمرار تقلص الموارد المالية للعمل الإحصائي على الصعيدين القطري والدولي، وبالتالي يعتبر تبادل الأفكار بشأن تعبئة الموارد في هذا المؤتمر العالمي أمرا ضروريا.

سادسا - نقاط للمناقشة

٣٤ - قد ترغب اللجنة في أن تعرب عن آرائها بشأن ما يلي:

(أ) التوصيات وخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية التي أعدها المؤتمر بشأن الأولويات العامة والمحددة المتوقع الإعراب عنها بالنسبة للمواضيع الأربعة للمؤتمر، وهي:

'١' الاحتياجات الجديدة المنبثقة عن طلبات السياسة العامة في مجال النظام الإحصائي العالمي؛

'٢' تحديث عمليات إنتاج الإحصاءات استنادا إلى هيكل مشترك للأعمال الإحصائية؛

'٣' الابتكارات في مجالات جمع البيانات ونشر البيانات والحصول على البيانات وتحليل البيانات؛

'٤' وسائل التنفيذ، بما في ذلك استراتيجية تعبئة موارد كافية لتنفيذ خطة التحول وإقامة شراكة شاملة للجميع؛

(ب) دور كل وكالة من الوكالات المتعاونة (المكاتب الإحصائية الوطنية والإقليمية والمنظمات الإحصائية الدولية في داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة) في تنفيذ التوصيات ودفع برنامج التحول إلى الأمام؛

(ج) السبل الكفيلة بتوسيع العملية الاستشارية بشأن موضوع المؤتمر إلى ما يجاوز الدوائر الرسمية للإحصاءات والطرائق المحتملة لهذه المبادرات.